

الاتصال الحكومي والإعلام شريكان في مكافحة الاتجار بالأشخاص

منتدى مكافحة الاتجار بالأشخاص يدعو إلى توحيد المصطلحات الإعلامية وتعزيز التوعية



تغطية: إسلام محفوظ – أمل الحامد
تصوير: حسين سرحان

تختتم اليوم فعاليات المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الشرق الأوسط، الذي تنظمه هيئة تنظيم سوق العمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث عقد أمس عدة جلسات استعرضت دور الاتصال والإعلام في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتجربة البحرين والمبادرات الوطنية الفاعلة، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص ودعم المركز الإقليمي للتدريب لمكافحة الاتجار بالأشخاص

«الذكاء الاصطناعي» فرض واقعا جديدا من خلال تنوع أساليب استقطاب الضحايا

مع القطاع الخاص الذي بات يسهم بشكل أساسي وفعال في دعم المنتديات والمبادرات الوطنية ذات الصلة. وشددت الجلسة على ضرورة توحيد المفاهيم وتصحيحها، لكون جريمة الاتجار بالأشخاص لا تقتصر على مفهوم ضيق واحد، بل تشمل أشكالاً متعددة من الاستغلال المالي، والبدني، والنفسي حيث تم استعراض جهود مركز الاتصال الوطني وبالتعاون مع هيئة تنظيم سوق العمل والمركز الدبلوماسي في تنظيم ورش عمل متخصصة للإعلام المحلي، تهدف إلى توحيد المصطلحات الدقيقة التي يجب اعتمادها عند تناول هذه القضايا. وأكد المتحدثون على الشفافية والمسؤولية في التغطية الإعلامية؛ وأن على الإعلامي نقل الحقيقة وسرد القصص الصحفية بدقة، ولكن مع الالتزام التام بالمعايير التي تحفظ الحياة الخاصة للضحايا وهويتهم الشخصية، بما لا يس بكرامتهم وبما يتوافق مع هبة القانون وتطبيقه، متجنبين أي ممارسات قد تؤدي إلى

أساليب إيصال الرسائل التوعوية إلى الفئات المستهدفة، مع مراعاة خصوصية الضحايا وصون كرامتهم، وتحقيق التوازن بين حق الجمهور في المعرفة والمسؤولية المهنية والأخلاقية في التغطية الإعلامية. وسلطت الجلسة الضوء على الأهمية البالغة للاتصال الحكومي والإعلام في قيادة جهود التوعية المجتمعية، مؤكداً أن الإعلام والاتصال لا يجب أن يُنظر إليهما كأدوات مجردة، بل كمنظومة شاملة تهدف إلى إشراك كل فئات المجتمع للعمل نحو هدف وطني وإنساني واحد، وأشار المتحدثون إلى نموذج الحملات الناجحة، مثل حملة «معاً نعمل» التي أطلقتها هيئة تنظيم سوق العمل في ملكة البحرين، التي اعتبرت نموذجاً فريداً شمولية أهدافها ورسائلها الموجهة لمختلف شرائح والجياليات باللغات المتعددة، بالتنسيق المباشر مع السفارات ومنظمات المجتمع المدني، ما وسع بشكل ملحوظ من قاعدة المشاركة المجتمعية ودعم الجهود الحكومية، كما أكدوا أهمية الشراكة

وأدارت السيدة إسلام أحمد عبد الجبار مدير عام مكتب الاتصال الوطني عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان «قوة الكلمة: دور الاتصال والإعلام في مكافحة الاتجار»، حيث تحدث فيها أحمد العريفي الرئيس التنفيذي لمركز الاتصال الوطني عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وراشد الحمير رئيس تحرير صحيفة الأيام، وأحمد بن الأسود مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بمنطقة الخليج، وخلود العنزي كبير مراسلين بوكالة الأنباء الكويت. وأكد المشاركون أهمية تطوير الحملات الإعلامية والتوعوية والتعاون الرسمي، والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية في الانتقال من مرحلة رفع الوعي إلى إحداث تغيير فعلي في السلوك المجتمعي من خلال إيجاد مرجع ثابت لنقل المعلومة بشكل موثق، بما يسهم في حماية الضحايا المحتملين وتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة هذه الجريمة، كما أشاروا إلى ضرورة وضع قاموس مصطلحات للصحفيين لتطوير

الوصمة المجتمعية، موضحين أن الأساليب الحديثة في التوعية تركز بشكل كبير على استخدام القصص الإنسانية بدلاً من الإكتفاء بالأرقام والإحصاءات الجافة كون القصص تبقى راسخة في الذاكرة فترات طويلة وتلعب دوراً محورياً وأساسياً في إحداث الأثر المنشود وتغيير السلوك المجتمعي إيجابياً. كما تم تأكيد أن ضرورة استمرار برامج التدريب وورش العمل المتخصصة للإعلاميين، وتطوير آليات التنسيق المستمر بين الأجهزة الرسمية، والجهات الحقوقية، والمؤسسات الإعلامية، تظل الركيزة الأساسية لضمان استدامة رفع الوعي وحماية حقوق الإنسان، وخاصة في ظل مواكبة التحديات الجديدة والتطور، مع خلال متابعة الدليل الإرشادي والدورات التدريبية في استخدامات الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالجريمة عبر تنوع أساليب الاستقطاب (إعلانات وهمية، سوشال ميديا)، ما يتطلب خطوات عملية للتحقق من وسائل

69% تراجعاً في العمالة غير النظامية بفضل «العامل المسجل»

منظومة بحرينية متكاملة تحاصر الاتجار بالأشخاص وتحمي الضحايا



استعرضت إحدى جلسات المنتدى أسس التجربة البحرينية في مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث جاءت بعنوان «التزام مستدام ومبادرات وطنية فاعلة»، حيث أدارتها مرام البردوني، مستشار إعلامي بمركز الاتصال الوطني ومدرب معتمد في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتحدث فيها كل من المستشار المحامي العام الدكتور علي عباس الشويخ، رئيس نيابة الاتجار بالأشخاص، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأحمد العربي نائب الرئيس التنفيذي للخدمات والأعمال بهيئة تنظيم سوق العمل، والعديد عبد الوهاب بوناشي، مدير إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الآداب العامة بوزارة الداخلية، وسعود بنيتم، مدير مركز الحماية والتظلمات بهيئة تنظيم سوق العمل. حيث أكد المستشار المحامي العام الدكتور علي عباس الشويخ أن ملكة البحرين أرسيت منظومة تشريعية وتنفيذية متكاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تركز على حماية الضحايا وتوفير الرعاية والدعم القانوني والنفسي لهم، مشيراً إلى إنشاء نيابة متخصصة لمكافحة هذه الجرائم عام 2020، تتولى التحقيق والتصرف فيها، مشيراً أن المشرع البحريني أصدر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص عام 2008، متضمناً تعريف الجريمة

وأركانها والعقوبات المقررة لها، بما يشمل العقوبات الجنائية والمالية والمصادرة، فضلاً عن مسؤولية الشخص الاعتباري. وأشار إلى أن القانون تضمن ضمانات مقدمة لحماية الضحايا، من بينها توفير الرعاية اللازمة والدعم القانوني والنفسي، والزام الجهات المعنية بتصحيح أوضاع إقامة الضحية وتوفير فرص العمل لها إذا رغبت في البقاء بملكة البحرين، ولفت إلى أن اختصاصات النيابة تشمل الإشراف على دار الإيواء، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن النيابة العامة بشأن الضحايا، بما يضمن توفير الحماية والرعاية اللازمة لهم، مؤكداً أن هذه الجهود تأتي ضمن منظومة وطنية متكاملة تنفذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

بالتنسيق بين الجهات العدلية والأمنية والمؤسسات المختصة. فيما أكد العميد عبد الوهاب بوناشي أهمية رصد المؤشرات الأولية لجرائم الاتجار بالأشخاص، لما تمثله من أدوات مساعداة في اكتشاف هذه الجرائم وحماية الضحايا، مشيراً إلى أن أبرزها الإكراه البدني أو المعنوي، وتقييد الحرية، وحجز الوثائق الرسمية، وعدم تطبيق طبيعة العمل الفعلية مع ما هو منقذ عليه في المستندات الرسمية. وأشار إلى أن التحريات الرقمية وتحليل البيانات يسهمان في ربط المعلومات المتعلقة بالأشخاص

أن التقنية لا تحل محل التحريات والعمل الأمني التقليدي، وإنما تمثل أداة داعمة لها، مؤكداً دقة المعلومات والتحقق من صحتها وجمع الأدلة وفق الضوابط القانونية، مع احترام الخصوصية والضمانات القضائية، تمثل أساساً لضمان سلامة الأدلة أمام جهات التحقيق والقضاء. من جانبه استعرض أحمد العربي عددا من مبادرات سوق العمل لحماية العمال، مشيراً إلى أن برنامج «العامل المسجل» الذي أطلقته هيئة تنظيم سوق العمل بموجب قرار صدر عام 2022، أسهم في خفض العمالة غير النظامية 69%، مشيراً إلى أن البرنامج يمثل إحدى المبادرات المهمة لتنظيم سوق العمل وتعزيز حماية العمالة.

وأشار إلى أن الهيئة وفرت منصة إلكترونية لتنظيم العلاقة بين العامل المسجل وصاحب العمل، وتوثيق الاتفاقات التعاقدية وتحديد نطاق العمل وتكلفة الخدمة ومدتها، بما يسهم في حماية حقوق الأطراف ومعالجة الإشكالات المتعلقة بفساد المستحقات أو تقديم الخدمات، ويشدد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في تنظيم البرنامج وإنجاحه، لافتاً إلى أن هذه الشراكة تسهم في تعزيز ثقة العمال بالمنظومة وتخفيف مخاوفهم من التعامل مع الجهات الرسمية، بما يدعم جهود الحد من العمالة غير النظامية ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

كما أكد سعود بنيتم أن مركز حماية العمالة الوافدة يؤدي دوراً محورياً في منظومة مكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال رصد مؤشرات الاستغلال، وتقديم الدعم والإرشاد للعمال، وإحالة الحالات المشتبّه فيها إلى الجهات المختصة، بما فيها وزارة الداخلية والنيابة العامة. وأوضح أن المركز يستقبل يوميا ما بين 100 و150 حالة، تتعلق بنسبة كبيرة منها باستفسارات عامة، فيما تُقرّر الحالات التي تظهر فيها مؤشرات محتملة للاتجار بالأشخاص أو الاستغلال للعمال معها بصورة متخصصة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

أكدت عمق الشراكة الوثيقة بين البلدين

السفيرة الأمريكية: تجربة البحرين

رائدة في مكافحة الاتجار بالأشخاص



هناك السفيرة الأمريكية ملكة البحرين بحفاظها على تصنيفها الأول للسنة التاسعة على التوالي في تقرير وزارة الخارجية الامريكية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مؤكدة أنه إنجاز ملحوظ حقاً ونجاح في الحفاظ على هذا المكانة تسعة أعوام متتالية. وأشارت خلال كلمه على هامش فعاليات المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى أن نجاح مملكة البحرين يعكس نجاحا لكل الجهود الحكومية وهيئة تنظيم سوق العمل في وضع برامج حماية للحقوق ودعم الضحايا ومواصلة تتبع إدانة المتهمين بارتكاب جرائم الاتجار بالأشخاص، والنجاح في تحديد الضحايا المحتملين بين الفئات المستضعفة، وتوسيع جهود الوقاية.

كما أكدت أن الإدارة الامريكية تواصل مكافحة الاتجار بالبشر حول العالم من خلال استهداف الجماعات العابرة للحدود الوطنية، وعصابات المخدرات، والمنظمات الإرهابية الأجنبية، وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود، مؤكدة أن مملكة البحرين أفضل شريك في هذا المجال.

وقالت إن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للاتجار بالبشر لعام 2026 يقيم جهود مكافحة الاتجار التي تبذلها 188 حكومة لتصنيفها في مراتب مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، والدول التي تقيم على أنها مستوفية بالكامل معايير القضاء على الاتجار تُرصد في الفئة الأولى، قائلة: مجدداً، تتصدر البحرين تلبية هذه المعايير العالية عاملاً بعد عام،



جلسة دور القطاع الخاص تسلط الضوء

على تجربة «بابكو للتكرير» في حماية العمال

العمال أو عمال البناء وغيرها، ما وفر معلومات هائلة، إلى جانب قدرة هيئة تنظيم سوق العمل على التحاور مع الشركات واستطلاعها أن تستخدمها كشريك في الوقاية والتوعية قبل وقوع الجريمة، موضحاً أنه ضمن جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهيئة تنظيم سوق العمل وجود مركز التوعية والوقاية داخل ذات المنشأة التي يمر عليها كل العمال القادمين الى مملكة البحرين، وتكون الهيئة المسؤولة عن إصدار هوية العمل، كما أصبح مركز إيواء الضحايا داخل هذه المنظومة وأصبح إلزاماً أن يتسجل عامل/ عاملة مستندات تبين حقوقه/ه لغته/ لغتها.

بدوره، تحدث إبراهيم آل سالم، مدير الشؤون الاجتماعية والرعاية بدائرة الصحة والبيئية والرعاية الاجتماعية بشركة بابكو للتكرير بمملكة البحرين عن تجربة الشركة الناجحة في مشروع تحديث المصفاة الذي يعد أكبر مشروع في تاريخ البحرين، قائدة المسيرة للعديد من الأمور ومن بينها الالتزام الأخلاقي. واستعرض حقائق وأرقام عمالية في مشروع تحديث المصفاة، إذ عمل أكثر من 60 ألف عامل في المشروع خلال 6 سنوات ووصل أعلى عدد من العمال في نفس الوقت والموقع إلى 21 ألف عامل، حيث كانت مسؤولة عن العمال وأحترهم، كما تم زيارة أكثر من 200 مبنى سكن عمالي وتمت الموافقات لأكثر من 50 إلى 60 عاملاً، وكان أكبر مسكن عمال عبارة عن قرية مصغرة تستوعب أكثر من 8000 عامل، فيها خدمات متنوعة، منها مكتب صرافة ومسجد لصلاة الجمعة ومطبخ يصنع أكثر من 30 ألف وجبة يومياً لجميع الوجبات، كما تم إجراء أكثر من 600 عملية تدقيق وتفقيش على العقاولين العاملين في المشروع الذي يتجاوز عددهم من 30 إلى 40 مقاولاً.

وأشار إلى حصول شركة بابكو للتكرير على تقدير وهي جائزة الخمس نجوم المرموقة من قبل المجلس البريطاني للسلامة المعترف به دولياً، ومن ضمن المعايير التي تم قياسها معايير الرعاية العمالية في المشروع. وعقب نبiras طالب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في مداخلته، على تجربة بابكو في تصميم ورقة وسؤال المورد من أين سيأتي العمال وطبيعة مهنته ويرغب في العمل بأي مجال، وهل جاء عن طريق سوق سواة، وبعد السؤال تقوم الشركة بما عليها، مضيفاً أن المورد من المنتدى ليس القضاء على تجارة الاتجار بالأشخاص، وإنما محاولة تقليل المخاطر، وسؤال المورد عن طريقة استخدام العامل. وقال نيراس: إن الهيئة سوف تصمم نموذج لاستمارة الاستخدام، داعياً الشركات للبدء بخطوة سؤال الموردين وأخذ المعلومات عن استخدام العمال. وأشار بشركة بابكو ونيلها إحدى الجوائز الرائدة في أفضل الممارسات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص عن استحقاق وجدارة.

«المنظمة الدولية للهجرة» تشيد بجهود البحرين في مكافحة الاتجار بالأشخاص

موجدة كجزء من منهج تدريبي، وتنفيذ أكثر من 20 فعالية تدريبية وأنشطة بناء قرارات مختلفة، إلى جانب تدريب أكثر من 89 عاملاً في الخطوط الأمامية من 7 قطاعات؛ منها الوسط الأكاديمي، وقطاع الطيران، والعدالة الجنائية، والإعلام، ومراكز الإيواء.

وأشاد بالخطوة التي اتخذتها ملكة البحرين تحست رعاية جلالة الملك المعظم؛ إذ احتفلت بالمستوى الأول في التقرير السنوي لـوزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالأشخاص للعام التاسع على التوالي. وتحدث عن أولويات المرحلة المقبلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مشدداً على أهمية التدريب على يسير على الطريق الصحيح، إلا أنه يجب الاستمرار في التطور نظرًا إلى أن العمليات الإجرامية في العالم متقدمة ودامًا يتم التفكير بطرق استغلال جديدة، وكيفية استغلال التكنولوجيا لاستغلال الأشخاص والحصول على أموال.

للعام التاسع على التوالي. وأشاد بتجربة ملكة البحرين الناجحة في مشروع دعم المركز الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالعرجنتين الأولى والثانية، مشيراً إلى زيارة قادمة من دولة الكويت الشقيقة لمكتب مملكة البحرين، وسوف تكون هناك زيارات أخرى.

وأشار إلى أن التجربة الناجحة نتجة طريقة العمل ونقل المفاهيم الرئيسية والقانونية لكيفية الاتجار بالأشخاص، والنقطة الأهم هي كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص، ومساعدتهم، والأطر القانونية، مشيراً إلى أن أحد أطر النجاح هي العمل مع المترجمين الوريين، وتعد أحد أسباب النجاح، إلى جانب وجود الجهات القانونية والتفتيش والإعلام والطيران. واستعرض أرقام المرحلة الأولى، حيث تم التعامل مع 17 وحدة، تضم 6 وحدات متخصصة بحسب القطاع محورية و6 وحدات متخصصة بحسب القطاع المستهدف و4 مسودات لإجراءات تشغيلية



كمرحلة مستدامة لجميع المؤسسات. وفي البداية هنا كرفين رسول القائم بأعمال رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة بملكة البحرين ملكة البحرين باحتفالها بالمستوى الأول في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالأشخاص

على مكافحة الاتجار بالأشخاص، ووجهت رسالة بأن مكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية مشتركة. وتناولت الجلسة 3 محاور، هي: دور المركز الإقليمي والمرحلة الثانية من الدعم، وتجربة المربين المعتمدين من التدريب إلى التطبيق، وكيفية بناء القدرات

خرجت جلسة استعراض «المرحلة الثانية من دعم المركز الإقليمي للتدريب لمكافحة الاتجار بالأشخاص» يوم أمس ضمن أعمال المنتدى الحكومي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط، الذي تنظمه هيئة تنظيم سوق العمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، للجان التدريب الفعال لا يقتصر على فقط نقل المعلومة بل إلى تطوير المهارات نظراً إلى التطور المستمر، لذلك من المهم ضرورة حماية الضحايا، إلى جانب الاستفادة التي تتطلب نقل المعرفة داخل المؤسسات وتطوير المربين بشكل مستمر.

وسلطت الجلسة الضوء على اعتماد بعض التشريعات والسياسات على قرة العاملين في المصنوف الأمامية على التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص والتعاون معهم من أجل صون كرامتهم، حيث جاءت الشراكة بين المركز الإقليمي مع المنظمة الدولية إلى انضمام جميع من اكتسب المعرفة والتدريب